

المُصطلحات اللّسانية والنّقديّة وإشكاليات التّرجمة

Linguistic and critical terms and problems of translation



د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة*

جامعة عنابة، الجزائر

saifalislamsaad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول 2021/05/30 تاريخ النشر 2021/07/05



ملخص: يسعى هذا البحث الموسوم ب: « المصطلحات اللسانية والنقدية وإشكاليات الترجمة » إلى تقديم مجموعة من الأفكار، والرؤى التي تتصل بإشكاليات الترجمة في المصطلحات اللسانية والنقدية، ويتصدى بالمعالجة والتحليل إلى قضايا كثيرة ترتبط بهذه الإشكاليات؛ والتي تنطلق من صلتها الوثيقة باللُّغة؛ فعدد جم من المترجمين العرب لا يأخذون من لغة أجنبية واحدة، فهناك من يترجم عن الإنجليزية، أو الإسبانية، أو الفرنسية، وهذا يؤدي -حتماً- إلى خلق كثير من الاختلافات، وظهور حالة من التشويش في تلقي النظريات، والمفاهيم، والمصطلحات عند الباحث العربي.

ويُقدم البحث عدة أمثلة تتصل بالاضطراب في ترجمة مجموعة كبيرة من المصطلحات العلمية، واللّسانية، والنّقديّة؛ فيتعرض بالمعالجة، والتحليل إلى إشكالية المصطلح في اللّسانيات، والسميائيّات، والشعريّات.

الكلمات المفتاحية: الترجمة؛ المصطلح؛ النقد؛ إشكالية؛ اللسانيات.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This research entitled: "Linguistic and Critical Terminology and Translation Problems" seeks to present a set of ideas and visions that relate to the problems of translation in linguistic and critical terms. It addresses, through treatment and analysis, many issues related to these problems, which stem from their close relationship with the language; A large number of Arab translators do not take from a single foreign language, as there are those who translate from English, Spanish, or French, and this inevitably leads to the creation of many differences, and the emergence of a state of confusion in receiving theories, concepts, and terms for the Arab researcher.

The research provides several examples related to the disorder in translating a wide range of scientific, linguistic, and critical terms. It is treated and analyzed to the problem of the term in linguistics, semiotics, and poetics.

Key words: translation; The term; criticism; problem; Linguistics.

مقدمة:

لا يختلف اثنان في أن اللّغة ظاهرة اجتماعية تعكس ما يُنجزه المجتمع، وبدونها لا يُمكن أن تكون هناك ثقافة بين البشر، وفي علم (الأنثروبولوجيا) تغدو اللّغة مكوناً من مكونات الثقافة، والاستعمالات اللّغوية الواعية تحظى بالدراسة والتحليل، من قبل علماء (أنثروبولوجيا اللّغة)، وقد أشار ميلر في تعريفه الذي ركز فيه على الجانب الفكري إلى أنها استعمال لمجموعة من الرموز الصوتية، والمقطعية، والتي يُعبر بمقتضاها عن الفكر، ونشير في هذا الصدد إلى اتساع مجالات مدلولها، فيمكن أن نفهم من اللغة أنها:

1- كل وسيلة لتبادل المشاعر، والأفكار، كالإشارات، والأصوات، والألفاظ، وهي ضربان: طبيعية كبعض حركات الجسم، والأصوات المهملّة، ووضعية، وهي مجموعة رموز، أو إشارات، أو ألفاظ مُتفق عليها لأداء المشاعر، والأفكار.

2- مجموعة مفردات الكلام، وقواعد توليفها التي تميز جماعة بشرية معينة تتبادل بوساطتها أفكارها، ورغباتها، ومشاعرها. مثال ذلك اللغة الإنجليزية أو العربية.

3- مجموعة الألفاظ، والصيغ اللغوية، وخصائص الأساليب الكلامية التي يتميز بها مؤلف ما، أو طائفة اجتماعية معينة، فنقول لغة المعري، أو ابن خلدون، ولغة القانونيين، أو العسكريين.

ومن المسلم به أن الترجمة تكتسي أهمية استثنائية، وهي ضرورة مُلحّة من أجل معرفة علوم وثقافات غيرنا، وخلق حالة من التواصل معهم، وتعد ركيزة أساسية، وشرطاً رئيساً من شروط النهضة، والتقدم، والارتقاء؛ لذلك نرى جملة من المفكرين، والعلماء يقرون النهضة

العلمية العظيمة للأمم المختلفة في شتى المجالات، بمدى إسهاماتها في ترجمة مختلف العلوم، والآداب، والفنون، نظراً للأهمية الكبيرة التي تمثلها الترجمة، والدور البارز الذي تلعبه في التنمية البشرية، فالترجمة هي البنية القاعدية للأمم الراغبة في الإقلاع الحضاري.

أولاً: علم المصطلح و اللسانيات: قضايا وإشكالات:

يُوضع المصطلح للتعبير عمّا جد من مفاهيم في شتى العلوم والمعارف، ويسعى إلى مُواكبة ما حققه العلماء من فتوحات علمية، واكتشافات معرفية، واختراعات في شتى الميادين، ومع الانفجار العلمي والتقني والمعرفي أضحت الحاجة ماسة وضرورية جداً ؛ قصد إيجاد المصطلحات والأسماء والألفاظ للمسميات المستحدثة، ففي كل مرة تظهر المفاهيم والمستجدات التي تقتضي وضع أسماء لها، ولا يخفى أن ماهية المصطلح تتحدد من حيث إنه إجمالاً للكلمات والعبارات الاصطلاحية التي تُطلق على علم من العلوم، وتتصل بفرع من الفروع المعرفية، أو تنتمي إلى فن من الفنون «أو الكلمات و العبارات الخاصة بعالم معين في بسطه وعرضه لنظرية من النظريات الفنية أو الأدبية أو العلمية كأن تقول مُصطلحات الغزالي في التصوف كالمريد، والقُطب، والإشراق»⁽¹⁾. ويذهب الدكتور (محمد التونجي) إلى أن المصطلح «هو لفظ موضوعي اتخذه الباحثون والعلماء لتأدية معنى معين يُوضح المقصود، والمصطلح من مشكلات الأمم في كل عصر، وقد ظهرت مشكلة المصطلح العربي منذ بدؤوا بتدوين علوم القرآن وتأليف الكتب. وتمخضت المشكلة حين شرعوا بالنقل والترجمة. فعمدوا إلى نبش العربية لاستخراج مُصطلح يُناسبهم. وإن عجزوا استخدموا اللفظة الإغريقية أو الهندية... وعدّوها مُصطلحاً يفني بالغرض»⁽²⁾، وقد حظيت قضية المصطلح بعناية فائقة من لدن مختلف الباحثين والدارسين، بيد أن الإجماع يقع على أنها ما تزال تستحق الدراسة وإقامة الندوات، وإجراء البحوث تلو البحوث؛ كونها تتعلق بالجانب التراثي ولاسيما ما يتصل منه بفهم الذات، وهي ذات صلة بالحاضر، والمستقبل من أجل بناء الذات، وقد نشأ (علم المصطلح) من مُنطلق الرغبة في البحث عن العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها؛ ذلك أن كل نشاط إنساني ، وكل حقل من الحقول المعرفية يتضمن جملة من المفاهيم التي تتداخل فيما بينها داخل الحقل الواحد على شكل نظام متكامل،

وتشكل علاقات مع مفاهيم تتصل بحقول أخرى، وقد حدد الباحث (علي القاسمي)؛ الذي برع في هذا المجال هذا العلم بالإشارة إلى أنه علم مشترك بين اللسانيات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي... وتتفق مختلف المدارس الفكرية على أنه ينقسم إلى جانبين: جانب نظري، وآخر عملي؛ فالجانب النظري يتجلى في التنقيب في النظرية العامة، والنظرية الخاصة لعلم المصطلح؛ في حين أن الجانب التطبيقي يُركز على توحيد المصطلحات، ووضعها، وتوثيقها، كما يُعرف (علم المصطلح) بأنه العلم، أو المجال المعرفي الذي يُنقب عن العلاقات والصلات بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تُعبر عنها، ويُمكن وصفه بأنه لفظ موضوعي يؤدي معنى معيناً، ويتسم بالتركيز، والدقة، والوضوح، وانطلاقاً من أن (المصطلح اللساني) يُعبر عن مفهوم لساني (لغوي) بطريقة علمية تتسم بالموضوعية، والدقة، وتبتعد عن الذات؛ فهو يعد رمزاً لغوياً يُحدد ويُبرز مفهوماً محدداً لمفهوم ما في مجال علمي ما، وهو (المصطلح اللساني) يُحدد هوية المصطلح باعتباره تقييداً له، ويكون لسانياً، ويُمكن أن يكون مظلة بحثية تضم في طياتها أعمالاً علمية تبحث في المصطلحات اللسانية، لا في المصطلحات العامة⁽³⁾. ولا ريب في أن (المصطلح اللساني) مُرتبط أشد الارتباط باللسانيات، وهي حقل علمي جديد، وتُعرف بأنها الدراسة العلمية للغة البشرية، وهي تركز أبحاثها على اللغة، وتتخذها موضوعاً رئيساً لها، وتنظر إليها على اعتبار أنها غاية وليست وسيلة، وقد اشتهرت دعوة (سوسير) إلى دراسة اللغة لذاتها وفي ذاتها، وهذا ما اعتبره الكثير من الدارسين فتحاً علمياً جديداً، حيث يقول الدكتور (عبد السلام المسدي) مبرزاً أهمية اللسانيات: «...ومن المعلوم أن اللسانيات قد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع، فكل تلك العلوم أصبحت تلتجى-سواء في مناهج بحثها أو في تقدير حصيلتها العلمية- إلى اللسانيات وإلى ما تفرزه من تقارير علمية وطرائق في البحث والاستخلاص. ومرد كل هذه الظواهر أن علوم الإنسان تسعى اليوم جاهدة إلى إدراك مرتبة الموضوعية بموجب تسلط التيار العلماني على الإنسان الحديث، ولما كان للسانيات فضل السبق في هذا الصراع فقد غدت جسراً أمام بقية العلوم الإنسانية من تاريخ وأدب وعلم اجتماع، يعبره جميعها لاكتساب القدر الأدنى من العلمانية في البحث، فاللسانيات اليوم موكول لها مقود

الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق إحصائها فحسب، ولكن أيضاً من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً. ولا يتميز الإنسان بشيء تميزه بالكلام، وقد حده الحكماء منذ القديم بأنه الحيوان الناطق، وهذه الخصوصية المطلقة هي التي أضفت على اللسانيات - من جهة أخرى - صبغة الجاذبية والإشعاع في نفس الوقت. ...»⁽⁴⁾. وفي السياق نفسه يؤكد الدكتور (محمد الحناش) على أن اللسانيات فرضت وجودها على كل ميادين المعرفة الإنسانية، لأنها تبحث في أصول آلية الإنتاج العلمي التي تفرز بها كل العلوم: اللغة، فقد استطاعت إعادة هيكلة ومنهجة جل العلوم الإنسانية الحديثة وجعلتها سهلة التناول كما جعلت المثقف يجدد نفسه باستمرار، فدور «اللسانيات الحديثة هو إعادة هيكلة قواعد النحو العربي من منظور جديد فتقدمها بطرائق أخرى تكون أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في المجتمع العربي، وهذا التمنهج لا يعني الانتقاص من قيمة التراث اللغوي بل هو تأكيد لقيمته لأن نقطة الانطلاق سوف تكون هي التراث، ونعتقد أن اللسانيات ستمكن القارئ العربي للتراث أن يوضع نفسه في موضع قوة من حيث إنه سوف يتطرق إليه بأداة علمية ومضبوطة يحسن تقديمه للآخرين بطرائق سهلة تمكنهم بدورهم من إعادة قراءة التراث ومسيرة ركب التطور، وخلاصة هذا هي أن التراث واللسانيات الحديثة يجب أن يدخلوا في علاقة الألفة والتمنهج وبذلك تدخل الأصالة والمعاصرة في تحالف لا ينفك إلا بعد أن يكتمل المنهج اللغوي الذي نرجوه لهذه الأمة»⁽⁵⁾.

وبالنسبة إلى مراحل دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة فالدكتور (مصطفى غلفان) يذكر أن الدراسات اللغوية العربية الحديثة قطعت أشواطاً مهمة نحو الضبط والدقة بعد مراحل عديدة من المخاض والنمو، وقد أجملها فيما يلي:

«أ- إرسال البعثات العربية إلى الجامعات الغربية.

ب- القيام بدراسات جامعية أو أطروحات من قبل طلاب عرب في جامعات أوروبا وأمريكا بالخصوص تناولت وصف الواقع اللغوي العربي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربية، وما زالت هذه العملية قائمة إلى اليوم.

ج- إنشاء مجموعة من الكراسي الخاصة بعلم اللغة كما هو الشأن في الجامعات المصرية، وقد تم تدريس علم اللغة في جامعات عربية أخرى كسوريا والعراق تحت اسم فقه اللغة.

د- ظهور كتابات لغوية تعرف بعلم اللغة الحديث وتشمل مؤلفات وكتباً صنفها أصحابها بالعربية رأساً وتناولت مفاهيم ألسنية بالتبسيط والتقديم التعميمي، نذكر منها على سبيل التمثيل كتاب وافي (علم اللغة) 1941م وتمام حسان في (مناهج البحث في اللغة) الصادر سنة: 1955م، و(اللغة بين المعيارية والوصفية) الصادر سنة: 1957م، و(علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي) لمحمود السعران الصادر سنة: 1962م.

هـ- ظهور ترجمة عربية لبعض المقالات اللسانية وتلاها عدد ضئيل من التراجم العربية لأهم المؤلفات الغربية المتعلقة بالألسنية العامة، في هذا السياق كانت ترجمة مندور لمقال مايني (علم اللغة) سنة: 1946م، وترجمة كتاب (اللغة) لفندريس سنة: 1950م، وإنشاء مراكز علمية خاصة بالبحث اللساني كما هو الحال في تونس سنة: 1964م، والجزائر سنة: 1971م.

و- تنظيم ندوات ولقاءات علمية محلية وجهوية ودولية في مجال اللسانيات وكان للسانيي تونس والمغرب دور بارز ومشكور في تنظيم مثل هذه الندوات.

ز- إنشاء تخصصات قائمة الذات في اللسانيات العامة بكليات الآداب بالجامعات العربية، لاسيما في تونس والمغرب اللذين يتميزان عن غيرهما من دول العالم العربي في هذا المجال»⁽⁶⁾.

و يرى الدكتور (مصطفى غلفان) في تقييمه لواقع البحث اللساني في الوطن العربي أنه ينبغي الاستعجال بالتركيز على قضيتين أساسيتين، وذلك بغرض إرساء تفكير لساني علمي بالنسبة إلى اللغة العربية:

أولاً: وضع برنامج عام بالنسبة إلى مستقبل لسانيات العربية تُحدد من خلاله المهام الملقاة على عاتقها أو التي يتوجب البحث فيها بشكل جماعي ومؤسساتي مثل: معاهد البحث و الكليات المتخصصة، ووفق رؤية الدكتور غلفان أنه باستثناء أبحاث عبد القادر الفاسي الفهري وتلامذته في إطار تطبيق النحو التوليدي على اللغة العربية، وأبحاث أحمد المتوكل في إطار إعداد نحو وظيفي للغة العربية، فليس لدينا كما هو الشأن في مختلف بقاع العالم، و بالنسبة

لجميع اللغات البشرية رؤى واضحة تتصل بالقضايا التي ينبغي دراستها من منظور اللسانيات في لغتنا العربية.

ثانياً: تحديد طبيعة لسانيات العربية انطلاقاً من تحديد تصوري ونظري لموضوعها، ويذهب الدكتور غلفان في توضيحه لهذه القضية إلى التأكيد على أننا في حاجة إلى حركة لغوية علمية جديدة تقوم على رصد خصائص وسمات اللغة العربية التي يتعين البحث فيها عبر مختلف المستويات، فالدرس اللساني العربي الحديث والمعاصر - كما يرى الدكتور مصطفى غلفان - يفتقد في مجمله إلى رؤية منهجية تحدد طبيعة اللغة العربية من حيث هي موضوع للدرس والتحليل، أي باعتبارها مصدراً للمعطيات المادية التي يشتغل بها اللسانيون العرب المحدثون أو التي يفترض أن يشتغل بها هؤلاء، فالدرس اللساني العربي هو في حاجة إلى تأسيس نظري لموضوعه، وذلك حتى يستجيب لإحدى أهم المتطلبات المنهجية في البحث اللساني العام والمتمثلة إجمالاً في تحديد مجموع الأدوات المعرفية والتقنيات التي تستخدمها اللسانيات لتحديد موضوعها والبحث فيه، ويشير الدكتور غلفان إلى أنه بحسب وجهة النظر التصورية المتبعة في التحليل اللساني، فإن موضوع اللسانيات هو المتن بالنسبة للبنويين، وهو حدس المتكلم بالنسبة إلى المدرسة التوليدية وغيرها من التيارات اللسانية المعاصرة، وما هو أهم في الفترة المعاصرة هو التقيد المطلق بالأسس اللسانية وخطواتها وإجراءاتها كما هي باعتبارها تشكيلة نظرية ومنهجية متكاملة.

ومن جهة أخرى يرى الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري أن الكتابات اللسانية العربية الحديثة هي عبارة عن خطاب لساني هزيل نظراً لافتقاده لمقومات الخطاب العلمي، ويُرجع هزلة الإنتاج العربي في ميدان اللسانيات إلى عدد من المغالطات التي ترسخت في أذهان الباحثين العرب، ومن أبرزها:

1- التصور الخاطئ للغة العربية.

2- التصور الخاطئ للتراث.

3- ادعاء العلمية و المنهجية.

4- أزمة المنهج واللغة الموصوفة.

وبالعودة إلى (المصطلح اللساني)، فهناك المصطلح اللساني المترجم، الذي استعمل في الكتابة اللسانية العربية عن طريق الترجمة؛ باعتبارها تنقل شتى المفاهيم المستحدثة على ساحة اللسانيات، ولا يختلف اثنان في أن (المصطلح اللساني) يُواجه جملة من الاضطرابات، والفوضى وذلك من خلال التأثير بالرؤى الغربية، فهناك اختلافات، واستعمالات متنوعة بين المترجمين، وعلماء اللسانيات العرب، فكل باحث يترجم المصطلح وفقاً لما ينسجم مع توجهاته، وأذواقه، والمناهج الموظفة من لدنه، وهناك مسألة التعدد في المصطلحات التي تُعبر عن معنى واحد، أو مفهوم معين، وهذا يُرجعه أغلب القراء إلى جودة هذا العلم على مستوى الساحة العربية، وإلى كثرة الجهود الفردية، وقد نبه العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى هذه القضية ويرى أنه لا بد من مضاعفة مردود البحث الاصطلاحي، وذلك من خلال مجموعة من الطرائق والوسائل من بينها:

- 1- الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي، والتركيز على ما قد وضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى، أو بلد آخر.
- 2- الحصر الكامل، المستمر لما يضعه العلماء باستمرار من مصطلحات في سائر أقطار الوطن العربي.
- 3- الرجوع إلى التراث العلمي العربي، ومحاولة مسحه مسحاً كاملاً.
- 4- الاعتماد على مدونة من النصوص العلمية، حتى يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم، والحديث للغة العربية، في كل ميدان من الميادين العلمية، وبذلك تكون المصدر الرئيس للبحث الاصطلاحي، واللغوي بصورة عامة، وتصبح مرجعاً موضوعياً.
- 5- اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتطوير التصور للعمل الاصطلاحي، وذلك بما يقتضيه العمل على الحاسوب.
- 6- لا يتم الاكتفاء بترويج المصطلحات الجديدة فحسب، بل لا بد من التدخل، وذلك لنشرها على نطاق واسع بطرائق ناجعة، وعلى نطاق واسع.

7- ضرورة خلق هيئة قومية تهتم بالإشراف على جميع الأعمال الاصطلاحية العربية، وذلك بالتخطيط، والمتابعة، والتقويم العلمي، والتنسيق، وتكون لها صلاحيات مشروعة لتحقيق هذه الأهداف، ويُسمح لها بالتدخل المباشر.

8- السعي لاستثمار الثروة اللغوية التي تختص بها لغتنا العربية في أبنيتها، وجذورها⁽⁷⁾. وبالنسبة للبحوث اللغوية المنجزة في أغلب البلدان العربية، فالدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) يذهب إلى أنها تتسم بطابع تقليدي، كما أنها لم تتطور، وقد لاحظ أن اهتمام الباحثين بما يطرأ من جديد في ميدان تكنولوجيا اللغة العالمي هو قليل جداً، وفي نظره أن النقائص تنحصر في وضع المصطلحات، وغيرها من الأعمال الخاصة بتكليف اللغة وإثرائها، في أمور ثلاثة:

1- اعتبارية العمل: حيث يرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن الكثير من اللغويين العرب الذين ينجزون البحوث اللغوية لا يخضعون لضوابط علمية في عملهم، ولا يُراعون معطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة، فالعمل الاعتباري يقصد به ذلك العمل «الذي لا يعتمد على مجموعة من المبادئ النظرية العلمية وعلى منهجية دقيقة تنبني هي بدورها على تلك المبادئ ومبادئ عامة غيرها. فالعمل الاعتباري يتصف قبل كل شيء بخضوعه للتحسس الذاتي المبعثر وتسيير الأمور على الهاجس. فعدم وجود مجموعة من المقاييس العلمية الدقيقة - وأهمها مقاييس المشاهدة والتحليل - قد يؤدي الباحث إلى هذا النوع من السلوك الناقص والحكم على الشيء بدون الرجوع إلى الواقع»⁽⁸⁾.

2- العمل الشبه الحرّي: يذهب الدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى أن البحث اللغوي في العالم العربي يقتصر على البحوث الفردية التي تشبه الصناعات التقليدية المعتمدة على المعالجة اليدوية مثل النظر الجزئي في القواميس، والاختصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي، أي أن البحث في وضع مصطلحات اللغة العربية ما يزال شبه حرّي «لم يخرج بعد من طور البحث الفردي اليدوي الذي لا يزال يجري على مستوى الأفراد، حتى ولو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم، لأن عملهم ليس جماعياً في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم به جماعة أو أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا بالنسبة للجسم الحي: كل مجموعة معينة أخرى وهذه بدورها تكفل عمل غيرها. فالعمل الجماعي في البحث

العلمي هو أيضاً من هذا النوع إذ تجتمع على العمل الواحد الواسع النطاق الخلايا من الباحثين المختلفي الاختصاصات وكل يعمل لفائدة الآخر ولا يمكن أن ينفرد ويستغني عن غيره...، فالأعمال الفردية- حتى لو كانت في داخل لجان مختصة- لا يمكن أن تساوي كماً وكيفاً ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل الذي هو عليه من التفرد وعدم التكافل الشامل بين العاملين المنتمين إلى الهيئة الواحدة. وفيما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والإلكترونيات ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلاً على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ في الحاسوبيات. هذا وقد يضطر المهندس إلى أن يلم بالكثير من مفاهيم اللسانيات الحديثة إذا تناول ميداناً من البحث يخص اللغة ونظامها وبنيتها»⁽⁹⁾.

3- عدم الشمولية: ويقصد به عدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يُمكن الاستقاء منها- وخاصة المخطوط منها- وجميع المراجع الأجنبية التي يُمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة، فالتأمل في واقع البحث اللغوي المعاصر يتضح له أن «أكثر اللغويين ممن يهتم بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلما وجدنا من اهتم بالنصوص التي وصلتنا كأهميات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أن هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة وقد يعجزون عن التصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها»⁽¹⁰⁾، و يؤكد العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) على أن الدراسة العلمية الدقيقة الشاملة شرط أساسي لتطوير اللغة العربية، وهو يرى أن العلماء قد اقتصر دورهم على إيجاد الألفاظ اللائقة بالمفاهيم الحديثة بطرائق تقليدية، وهي لا يمكن إلا أن تكون بطيئة إذ تعتمد أساساً على البحث الفردي والمباشرة اليدوية، أما حينما تخرج إلى الأعمال الجماعية فإنها تكون مكتفية بعرض البحوث ومناقشتها، ويذهب إلى أن السؤال الذي كان ينبغي أن يطرحه اللغويون على أنفسهم هو: هل هذا اللفظ المحدث خاضع حقيقة لقوانين الشيوخ اللغويين؟ ولهذا لا بد من إجراء بحوث لغوية تتسم بالدقة لاكتشاف هذه القوانين، فالواقع اللغوي يجب أن ينظر إليه نظرة

شاملة ولا بد من الانطلاق منه بغرض ترميم ما انتقض في اللغة بسبب انزوائها في زاوية التحرير وحدها، دون التخاطب اليومي، وفي زاوية التعبير الأدبي دون العلمي والتقني، وأول ما يتضح من هذا الواقع أن نمو اللغة لا يتم إلا بنمو الشعب الناطق بها في شتى الميادين الاقتصادية، ومن ثم الثقافية، وهذا ما يدركه اليوم كل الناس تقريباً لكن الذي قد يفوت البعض منهم هو أن العلاقة الحيوية والموجودة بين حيوية اللغة وحيوية الاقتصاد والصناعة لا تنعكس دائماً على تعبير العلماء، أي قد تزول العلة وهي هنا انحطاط الاقتصاد، ولا يزول مع ذلك معلولها أي عدم حيوية اللغة، فتوقع اللغة وعدم حيويتها قد يتواصل ويستمر ما لم يدخل عليها تكيف جذري شامل، حيث إنها تستجيب به لمثيرات الناطقين بها، وتفي بكل حاجيات الإنسان التعبيرية، وقد يعيق نموها ما يُصيبها من منافسة اللغات الأجنبية ولاسيما إذا كانت إحداها قد رسخت أقدامها لعارض تاريخي معين، وفيما يتعلق بالأصول الناجعة التي يجب اعتمادها يُنبه الباحث عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن الانطلاق من اللغة مجردة عمّا يربطها بالتراث هو أمر مستحيل، لأن اللغة ليست فقط أداة التخاطب والتواصل، فهي وسيلة لنقل الثقافة، ومن ثم فهي بالضرورة متلاحمة ومندمجة في الثقافة التي تنتمي إليها، بل هي التي تحددها ولا يمكن أن تتجسم إلا بها، ولذلك يؤكد العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) على ضرورة أن يعتمد في عمليات البحث التطويري على التراث العربي، ولاسيما ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتأخرون منهم باستثناء ما ندر نظراً لاكتفائهم بترديد ما قاله أساتذتهم، بل أولئك العلماء العرب الفطاحل الذين أعجب بهم المبدعون من العلماء الغربيين عندما قدمت لهم بعض النماذج من مناهجهم وأفكارهم، ولا ريب في أن الكثير من الأشياء الرائعة والمتميزة جداً في التحليل والتصنيف والتعليل تتفق مع ما أثبتته العلم الحديث، و لا يُقصد بذلك قواعد التوليد اللفظي فهذا هو أبسط ما استخرجوه بل المقصود هو المفاهيم العلمية المتسمة بالدقة التي توصلوا من خلالها إلى تفسير اللغة العربية وشرح مجازيها، أما الأصل الثاني الذي يرى الحاج صالح أنه يجب أن نرتكز عليه فهو التجاوز المستمر لما نأخذُه عن غيرنا، فيجب أن ننفذ عنّا غبار التقليد الذي أصبنا به منذ أكثر من ستة قرون، والذي ما نزال مصابين به بالنسبة لا إلى القدامى فقط، بل حتى بالنسبة إلى الغربيين، وهناك أصل ثالث يتصل بالبحث ووسائله، فإلى حد الآن لم تنل

العربية حظها مقارنة بما حظيت به اللغات الأوروبية من البحث العلمي الشامل، حيث إن علوم اللسان في البلدان الغربية قد نهضت اليوم نهضة لا مثيل لها، وأضحت هذه العلوم علوماً دقيقة جداً على مثل ما صارت عليه الفيزياء والكيمياء، تعتمد على التجربة في المختبرات والتحريات الميدانية الواسعة المتسمة بالمنهجية، كما أدخل فيها التحليل الإحصائي بل حتى الصياغة الرياضية، وبما أن اللغة ظاهرة متميزة بوجوه متعددة فإن العلماء من تخصصات مختلفة ومتنوعة بدؤوا يتعرضون لها ومن الجانب الذي يهمهم⁽¹¹⁾.

وبالنسبة إلى الإنجازات التي يجب أن تتعاون عليها الأمة العربية قصد تحصيلها، والتي ستسهم حتماً في تطور اللغة العربية، وهناك إمكانية أن تسترجع بها مكائنها المفقودة بارتقائها إلى مرتبة اللغات الواسعة الانتشار يقترح العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح) مجموعة من المقترحات المهمة جداً، وهي⁽¹²⁾:

- إعداد نمط من الكتابة تندمج فيه علامات الشكل، وتحتزم في نفس الوقت خصائص العربية ولا تتعد كثيراً عن الكتابة العربية الحالية، ثم إقرارها على أعلى مستوى في الوطن العربي ثم تحديد أجل لتطبيقها في مختلف البلدان العربية حتى نتفادي الانعكاسات السلبية في الاقتصاد وغيره.

- إعداد الرصيد اللغوي في جميع المستويات (تحديده: أدنى عدد من المفردات والتراكيب العربية الحية يحتاج إليها الناطق للتعبير عن كل ما يخلج في نفسه وعن المفاهيم الحضارية) لتفادي الفوضى اللغوية التي أصيب بها تعليم اللغة العربية في مختلف مراتبه، وكذا الحشو اللغوي (كثرة المترادفات والعناصر الميتة) والغموض (كثرة المشترك وعدم الدقة) والخصاصة اللغوية التي يعانها التلميذ والطالب عند التعبير عن مفهوم حضاري لا يجد له لفظاً يدل عليه فيما يتلقاه في المدرسة.

- إعداد معايير صوتية لتعليم النطق الفصيح العفوي الذي عرفه فصحاء العرب في مخاطباتهم اليومية وذلك لجعل العربية أكثر حيوية وأكثر انسجاماً مع ما يتطلبه التخاطب التلقائي غير المتكلف الذي يجب أن تتسم به اللغات الحية المنطوق بها بالفعل في جميع المناسبات وذلك بالرجوع إلى الثروة الأدائية التي تركتها لنا كتب القراءات القرآنية حيث نجد فيها من أنواع

الفصحى العفوي ما تعرفه المعايير المدرسية أو لا تكثر به لشعور الناس شعوراً خفياً أن الفصحى هي لغة خطب ومطارحات أدبية.

- إعداد طرق ناجحة في تعليم اللغة العربية باستغلال البحوث اللسانية الحديثة والبحوث العلمية الأخرى التي تتعرض للغة من جوانب أخرى كالبحوث التربوية اللغوية وبتابعها على ما تقتضيه اللغة العربية وخصائصها.

- إعداد القاموس الجامع لألفاظ اللغة العربية بإحصاء جميع ما جاء في المعاجم القديمة والحديثة، وجرّد عينة كبيرة من الإنتاج الفكري والأدبي العربي منذ أقدم العصور (أمهات الكتب العلمية والأدبية في جميع الدواوين الشعرية وغير ذلك).

- إعداد أطلس جغرافي لغوي للبلدان العربية حتى نتمكن الباحثين في العربية وفي تحسين وسائل تعليمها من الاطلاع على الأوضاع اللغوية الحقيقية للوطن العربي ونزعات المتكلمين بها في النطق واستعمال المفردات والمركبات فينبطلقوا في بحوثهم من الواقع المشاهد لا من التصورات الزائفة ويستطيعوا أن يصححوه بالاعتماد على معايير كلام العرب الفصحى العفوي.

- إعداد مقاييس رياضية للوصول إلى صياغة المباني اللغوية صياغة رياضية ونتمكن بذلك من استغلالها لعلاج النصوص العربية على الرّتابات (الأدمغة الإلكترونية).

- إعداد اختصاصيين في البحث اللغوي وإمدادهم بالمعلومات الهامة التي حصلت عليها علوم اللسان الحديثة وتغذيتهم بالتراث العلمي العربي الخاص بالعربية على أن يكون ذلك مبنياً أساساً على الدراسة التطبيقية والميدانية كما هو الشأن في العلوم الدقيقة.

- مواصلة تعريب المصطلحات بالاعتماد على ما سينجز تدريجياً من القاموس المذكور وعلى المقاييس التي سيكشفها البحث الميداني (عن قوانين الاستعمال) وبطرائق دقيقة ستحدد من الآن ويتفق جميع الواضعين على اتباعها .

ثانياً: الترجمة والمصطلح العربي:

لا مندوحة من أن الترجمة تعد بالنسبة لأية أمة من الأمم ركيزة أساسية، وشرطاً رئيساً من شروط النهضة، والتقدم، والارتقاء. لذلك نرى الكثير من المفكرين والعلماء يقرنون النهضة العلمية العظيمة للأمم المختلفة في شتى المجالات بمدى إسهاماتها في ترجمة مختلف العلوم،

والآداب، والفنون، نظراً للأهمية الكبيرة التي تمثلها الترجمة، والدور البارز الذي تلعبه في التنمية البشرية، فالترجمة تعتبر البنية القاعدية للأمم الراغبة في «النهوض والمشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، لأن بداية هذا النهوض مرهونة بالاطلاع على ما هو موجود عند الأمم الأخرى التي أسهمت في تطور العلوم والفنون وأساليب العمل والتسيير في مختلف مجالات الحياة. وقد يكون تأثير هذا الاطلاع بنسبة محدودة على حياة الأمة، إن اقتصر على فئة صغيرة من أفراد المجتمع، لها حظ امتلاك اللغات الأخرى، لذلك نجد الأمم المتحضرة قديماً وحديثاً، تنقل هذه المعارف إلى لغاتها ليتمكن معظم أبنائها من المشاركة في هذه النهضة. وقد استوت في ذلك الأمم المتقدمة للاحتفاظ بتقدمها، وتلك التي لها الرغبة في التقدم بغية اللحاق بالركب»⁽¹³⁾.

من هذا المنظور فقد أدركت الأمم المتحضرة منذ العصور التليدة أهمية الترجمة «فقد مارس أوائل المصريين، وعلى عهد الفراعنة بالذات الترجمة ممارسة احترافية؛ إذ كُتِب نص اتفاق سياسي وقع بين الفراعنة والهيثيين بلغتين اثنتين: الهيروغليفية، والهيثية، وذلك منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام.

كما كان يوجد بالديوان الفرعوني بمصر القديمة مترجمون محترفون، يرث أبنائهم آباءهم. وكان الفراعنة، لشرف مهنة الترجمة وتبليها، يصنفونهم في مراتب الأمراء.

كما أن الرسائل التي كان يبعث بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملوك عصره كانت تترجم إلى لغات أولئك الملوك مجرد وصولها إلى دواوينهم، على الرغم من صمت المؤرخين ورجال السير عن ذلك صمتاً مذهباً، ولم يكد يوماً إلى بعض ذلك إلا ابن خلدون في تاريخه، وواضح أن العرب لم يكونوا على جهل مطلق بالأمم المجاورة لهم قبل ظهور الإسلام، فقد كان ورقة بن نوفل مثلاً متنصراً؛ فكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب. كما كانت الترجمة مستعملة في مجتمع المدينة المنورة، بعد الهجرة، وخصوصاً بين العربية والعبرية، وكانت سجلات الجند، والمحاسبة، تتم باللغة الفارسية منذ البدء في تنظيم الجيش الإسلامي، وظل الأمر على ذلك على عهد الدولة الأموية؛ ففي عهد عبد الملك بن مروان وقع تعريب الدواوين بسعي من الحجاج بن يوسف الثقفي، ذلك بأن الحجاج عمد إلى تعريب الدواوين من الفارسية إلى العربية، ثم ازدهرت الترجمة على عهد المأمون، كما هو معروف، أيما

ازدهار، بفضل تشجيعه العلم والعلماء، والمترجمين، والحكماء؛ حتى إنه كان يكافئ المترجم حين بن إسحاق، وهو أحد أكبر المترجمين في التاريخ على الإطلاق، بأن يُمنح وزنُ الكتاب الذي يترجمه ذهباً. وهي طريقة في التشجيع لم يُعرف لها مثيلٌ في التاريخ، وكان بيت الحكمة ببغداد يجمع فريقاً ضخماً من كبار المترجمين من مسلمين ونصارى ونسطوريين ويعقوبيين ويهود. فأمست بغداد، بفضل ذلك، وعلى عهد المأمون خصوصاً أعظم مركز للإشعاع العلمي والثقافي في العالم على الإطلاق»⁽¹⁴⁾. ولا يُمكن التغاضي عن الدور الكبير الذي تنهض به الترجمة في سبيل ترسيخ قيم التفاهم، والتقارب بين شتى الأمم والحضارات والثقافات، وتوضح «أهمية الترجمة أو التعريب عند دارسي الفكر العربي والحضارة الإسلامية، لما لهذا الموضوع من دور عظيم في نقل علوم الأمم وآثارها النافعة إلى لغة العرب، والراسخ في أذهان جمهرة الدارسين لهذا الموضوع أن العصر العباسي هو عصر النقل والتعريب عند العرب، ولا نكران لذلك، بل هو من أكثر العصور ترجمةً وتعريباً، ولكن شمس شهرة هذا العصر كسفت ما تقدّمه وما تلاه من عصور لم تتعطل فيها حركة النقل والتعريب، التي أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة العربية، ووسيلة من وسائل صمود هذه الأمة في وجه الغزوات العسكرية والثقافية، ولقد ظلت قضية الترجمة أو التعريب من أكثر الموضوعات أهمية وإثارة في تاريخ الفكر العربي، بل في تاريخ الفكر الإنساني منذ أن عرف الإنسان الكتابة، وحتى عصرنا الماثل، ولا ريب في أن المطلّع على تاريخ الترجمة في الحضارات قديمها وحديثها يجد لها نصيباً وافراً من اهتمام البشر وعنايتهم. وما تواصلت الحضارات، ونهل ناهضها ولاحقها ممن سبقها في العلم والمعرفة إلا والترجمة طريقة السالك إلى الأخذ والانتفاع، والبناء، والتطوير.

ولما كانت الأمة العربية من أعرق الأمم حضارة، بل أعرقها على الإطلاق، فإنها قد عرفت الترجمة عبر تاريخها الطويل الممتد آلافاً من السنين ذات العطاء الحضاري المتصل، والممتد مكانياً من الرافدين شرقاً إلى النيل غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى الجزيرة العربية جنوباً. لقد شهدت الأرض العربية حضارات أجدادنا البابليين والآشوريين والأوغارتيين والكنعانيين والفينيقيين والآراميين وغيرهم ممن قدموا للبشرية الأجددية، وهي أهم اختراع إنساني عرفه التاريخ، وهم الذين علّموا البشر بناء المدن والسدود، وأنظمة الري والتقويم، والصنائع والشرائع،

والأخلاق والملاحم والآداب، وقد كانت الترجمة أولى وسائط الاتصال والنقل المعرفي بين الأمة العربية وغيرها من الأمم، وعنهم تعلم الإغريق والرومان، ونقلوا وترجموا، ولولا علم الشرق الذي عرفه اليونان عن طريق الترجمة لما سمعنا بأفلاطون وأرسطو وجالينوس وأرخميدس وغيرهم»⁽¹⁵⁾.

لقد أسس العباسيون «بيت الحكمة أو دار الحكمة، وهي أول مؤسسة في الإسلام تُعنى بشؤون الترجمة والمترجمين، وأغدق الخليفة هارون الرشيد العطايا على المترجمين، ونالوا لديه كل حظوة وتقدير، ثم آلت الأمور إلى ابنه الخليفة العالم المأمون الذي أعطى حركة الترجمة دفعا قويا، ومضى قُدماً في تقريب الترجمة وإعظام شأنهم، حتى نقلوا روائع المصنفات العلمية في الطب والفلك والفلاحة والرياضيات والفلسفة والمنطق وغيرها من اللغة اليونانية والهندية والكلدانية والفارسية والسريانية إلى لغة العرب.

ولم يكتف المأمون بتحويل كتب العلوم النافعة إلى العربية، بل أمر بوضعها موضع التطبيق العملي، فبنيت المراصد والمدارس التي أمر فيها بتعلم الكتب المترجمة، وتعليمها للناجحين من أبناء الأمة، ونبغ في عصره وما تلاه كبار التراجم، وبفضل ذلك أصبحت بغداد زمن العباسيين أعظم مركز للترجمة والنقل في العالم»⁽¹⁶⁾.

وانطلاقاً من هذه الصفحات المشرقة من تاريخ الترجمة عند العرب، فإن ما نسعى إليه من خلال هذا القسم هو أن ننبه إلى بعض المشاكل التي تتصل بالترجمة، والمصطلح العربي من خلال بعض النماذج المحددة، فمصطلح (السيمياثيات) على سبيل المثال يُجمل على جملة من الدلالات المعرفية، وكثيراً ما يقع الخلط، والاضطراب في تحديد مفهومه، إلى درجة الاضطراب بين السيمياثية، والسيمياثيات، والسيمولوجيا، والسيميوثيكا، أو (السيميوثيقا)، والسيمياثية، وقد اتفق أغلب المهتمين بقضايا السيمياثيات، على تعريفها بأنها العلم الذي يدرس الدلائل، وقد ظهر هذا العلم بصورة مستقلة عن غيره من العلوم مع نهاية القرن التاسع عشر، بيد أن التفكير السيمياثي اقترن دائماً بالتفكير المتصل بالدليل اللغوي، ولهذا فهناك من يُرجعه إلى التراث الإغريقي، وبمفهومها البسيط فهي «علم الإشارة أو علم العلامات، وقال بعضهم: إنها علم يدرس العلامات ليتفاهم الناس فيما بينهم معتمدين في هذا التعريف على أمرين هما: أن النص عبارة عن شفرة مختصرة بين القارئ والكاتب، وأن على السيمياثية أن توجد العلامات التي تربط بين

عناصر هذا النص حتى يستطيع الناس التفاهم فيما بينهم عن طريقها، كما تعتمد على أن النص كعمل أدبي لا يشكل سوى 10% من العمل الأدبي كاملاً والمتبقي هو ما يسمى ب(لا وعي الأديب)، الذي يفرغه في عمله الأدبي، فعناصر السيميائية التي يهتم بها الناقد هي:

1- العلامة: وهي (علاقة الدال وهو الصورة من النص، بالمدلول وهو فكرة النص لما في عمل المبدع وتكون في عقل المبدع).

2- المثل: وهو فكرة علاقة المشاهدة.

3- الإشارة: وهي الرمز الذي يحيلك إلى موضوع ما يكون هو الركيزة التي يشير إليها النص»⁽¹⁷⁾.

وفي الاتجاه نفسه تسير أغلب التعريفات التي قُدمت من قبل عدد كبير من النقاد المعاصرين، فالسيميائية تشكل «موضوعاً للدراسة من خلاله تستنبط الدلائل التي تنحصر في العلامات التالية:

الإيقون: علامة تدل بنفسها على نفسها حتى وإن لم يوجد موضوعها.

الرمز: علامة تدل بنفسها على شيء من جنسها أو ما يمكن أن يفهم منها.

الإشارة: علامة تحيل إلى موضوع يدل على موضوع آخر.

الخط: علامة كتابية متموضعة على شكل خطي.

العدد: علامة واصفة لقيمة عددية تحيل إلى قيمة أخرى تنتجها.

الكلمة المفردة: علامة دالة على نفسها وتحيل إلى شيء آخر باقتراها بمفردة مجاورة لها، أي بعد أن تتجسد كدليل.

هذه العلامات تشغل بالتداول، ولا يمكن أن تكون العلامة مكتفية بنفسها بل يتطلب أن ينتج هناك سياق خاص لتنظيم العلامة ضمنه وتطرح دلالتها بحسب خصوصية الموضوع المعين لها، وتطرح السيميائية نفسها على أنها نظرية متكاملة لا تتصل بموضوع أحادي و لا بقيمة جمالية أحادية، ولكنها تتخذ من النص وصاحبه ومقصديته والشروط الاجتماعية والثقافية التي أوجدت النص خاصة لازمة في قراءة واعية ومنتجة تتعدى حدود الدرس الأحادي

لتقدم قراءة لوضع وظرف خاص، إنها بحث عن الدلائل التي تحيل إلى مقاصدها الحقيقية وماذا يتوخى القارئ منها، في ظل وضع سياسي وثقافي واجتماعي خاص»⁽¹⁸⁾.

ويذهب الباحث الدكتور (عبد الملك مرتاض) لدى مناقشته لمعضلة ازدواجية في السيميائيات إلى أن «السيميائيات و- بالقياس إلى السيميائية- وبما هي متمحضة لمعالجة خصوصيات الحقل- بمثابة اللّغة من اللّسان.

- ترتبط السيميائيات، أساساً، بالثقافة الأنجلو/أمريكية (لوك، وبيرس خصوصاً)، في حين يرتبط مفهوم السيميائية «السيميولوجيا» بالثقافة الفرنسية (قربماس، بارط، كرستيفا)، على الرغم من أن قربماس عنون معجمه السيميائي بمصطلح «السيموتيككا».

- يبدو أن مصطلح السيموتيككا أقدم وجوداً، وأعرق ميلاداً- 1555- في الثقافة الأوربية من مصطلح «السيميائية» أو «السيميولوجيا». الذي لم يتداوله دو صوسير إلا زهاء سنة: 1910م.

- إنّ مفهوم السيميائية يرتبط أساساً بعلم اللغة، باللسانيات، في حين يرتبط مفهوم «السيميائيات» بالفلسفة، والمنطق في حال، والتطبيقات الأدبية والسردية والثقافية في حال أخرى.

وكذلك ابتدأت السيميائية طيبة فلسفية، ثم لغوية ولسانية، ثم لم تلبث أن تشعبت إلى أجناس أدبية، وأشكال ثقافية، مع احتفاظها بوضعها اللسانياتي، حيث الآن توجد عناية شديدة تسم سلوك المحللين والمتعاملين مع النصوص الأدبية من المعاصرين الذين تلقفوا مفهوم السيميائية فحاءوا به إلى النص الأدبي ليقرووه في ضوءه، بشيء كثير من القدرة الفكرية والبراعة المنهجية فاقت كلّ الاهتمامات الأخر التي يُبديها أصحاب الحقول الأخر من العلوم»⁽¹⁹⁾. و يُحدد الدكتور (أنور المرتجي) في دراسته الجادة الموسومة ب: «سيميائيات النص الأدبي»، جملة من القضايا التي تكتسي أهمية بالغة، ويجب بسخاء عن كثير من الأسئلة والإشكاليات العلمية التي ترتبط بقضايا سيميائيات النص الأدبي، و يُرجع نشأة علم السيميائيات الذي يدرس الدلائل إلى بداية القرن العشرين، وينبه إلى أن التفكير السيميائي اقترن دائماً بالتفكير القاسم حول الدليل اللغوي، ولهذا يُمكن إرجاع مصطلح السيميولوجيا إلى التراث الإغريقي، الذي يعتبر أن «السيميوطيقا بمثابة جزء من علم عام هو علم الطب، وكان موضوعها هو دراسة عملية

فحص الأمراض اعتماداً على أعراضها. أما أفلاطون فقد جعل من لفظ السيميوطيقي مرادفاً لفن الإقناع، فالسيميوطيقا بهذا المفهوم قريبة من المنطق الصوري، لكن في القرون الوسطى سيعاد نفس النقاش الذي عرفه الفكر الإغريقي حول طبيعة الدليل اللغوي...»⁽²⁰⁾، وفي مقارنته للمشروع السيميائي عند (بورس) و(سوسير)، يذهب الدكتور (أنور المرتجي) إلى أن كل واحد منهما طبع صيرورة التفكير السيميائي المعاصر، وعلى الرغم من عدم اتصالهما الشخصي، وعدم اطلاع كل واحد منهما على أفكار الآخر، فقد التقيا في نفس الهموم النظرية، وقد تجلّى مجال الاتفاق بينهما بشكل رئيس في تأكيدهما على البعد الاجتماعي للدليل، الذي نلغيه صريحاً عند سوسور، ونجده غير صريح عند بورس، وقد ظهر الخلاف في تأكيد سوسور على أن الدلائل تعبر عن أفكار، بينما نجد بورس لا يبحث عن القصدية، أو إرادة الإبلاغ بين المرسل والمتلقي، بقدر ما يتضمن مجال التعريف السيميائي عند بورس، ظواهر تقوم بإقصائها سيميائيات سوسور، فمفهوم الدليل عند بورس يظل قريباً من مفهوم المؤشر، لأن سوسور كمفكر يمثل عصره، حسب تعبير جورج مونان، ويُشير الدكتور (أنور المرتجي) إلى أن سوسور اعتمد على آراء الفيلسوف دوركهام في فهمه للبعد الاجتماعي، ليس كمجال لصراع الطبقات، بل عن طريق فهم المجتمع بطريقة مثالية بصفته وحدة متناسقة تجمع بين شتى الأفراد، ولهذا ليس من الغريب أن نلغي سيميائيات أتباع سوسور يغيب فيها البعد الاجتماعي، ويرى المؤلف أن الخلاف بين سوسور وبيرس يعتبر «خلافاً مركزياً، فقد انعكس على أتباعهما وتلامذتهما، لقد لخص طبيعة هذا الصراع جورج مونان كمواجهة بين أنصار سيميائيات التواصل، وسيميائيات المعنى، أو ما يمكن أن نسميه أتباع السوسورية، أمثال (تروبتسكوي، بريتو، بويصنص) الذين أكدوا جميعاً على طابع اللغة كنظام للتواصل، الذي لم يكن إلا ضمناً في الدروس التي ألقاها سوسور، لقد أسسوا خصوصاً مع بويصنص وبريتو الأسس السيميائية التي سوف تتحول إلى وصف لعملية توظيف لجميع أنظمة التواصل غير اللغوية: من المنشور الإعلامي إلى نظام المرور، ومن أرقام الأوتوبيس إلى غرف الفنادق إلى النظام البحري الدولي. أما سيميائيات اللغويين التي تهتم بوصف أنظمة التواصل، فنجد جورج مونان ينتقدها باعتبارها سيميائيات لكي تكون حقيقية، يجب أن تقوم على مبدأ التعارض بين الإشارة والدليل، لأن الإشارة هي شيء آخر

يميزها عن الدليل الرغبة الإرادية والمقصدية في التواصل...» (21). وبالنسبة إلى المشروع السيميائي عند (رولان بارث)، فقد أشار الدكتور (أنور المرتجي) إلى أنه بدأ يتبلور منذ ظهور كتابه (علم الأساطير)، و(مبادئ السيميولوجيا)، والنعطف النظري الذي اتجه نحوه هذا المفكر السيميائي تجلّى في مراجعته للمسلمة السوسورية التي تعتبر أن اللسانيات ليست سوى تابعة للسيميائيات، وهي فرع منها، وقد اعتمد على آراء العالم هلمسليف، وليفني ستراوس، وحاول بارث أن يطابق بين اللغة والأنظمة غير اللغوية، وطالب بدراسة كل الأنظمة التواصلية (الموضة، المصارعة، نظام الأكل، الإشهار)، معتمداً على المنهج اللساني، الذي أوصله إلى نتيجة خالفت النبوءة السوسورية.

لقد سعى الدكتور (أنور المرتجي) إلى إبراز خصائص النظام السيميولوجي، ولعل أبرز ما جاء في محاولته هذه:

أ- يتميز النظام السيميولوجي «بالطريقة التي يؤدي بها الوظيفة، أي بالكيفية التي يصل بها النظام، ولاسيما الحاسة (السمع البصر).

ب- مجال الصلاحية وهو المجال الذي يفرض النظام نفسه داخله، حيث يمكن التعرف إليه واتباعه (نظام السلوك مثلاً).

ج- طبيعة الدليل وعددها، وهي مرتبطة بكيفية تأدية الوظيفة، ومجال صلاحيتها.

د- نوعية التوظيف، وترجع إلى العلاقة التي تربط بين الدلائل، وتمنح كل دليل وظيفة متميزة...» (22)

و يذكر الباحث (أحمد جاب الله) في هذا الصدد أن تعدّد الترجمات للمصطلح الواحد ، يضعف مفهوم العلم، ويوزع شذاه، ويُقص الاستفادة منه، هذا ما نجده في السيميائية العربية، وهذه النماذج توضح مدى هذا الاختلاف: «تترجم "Sémiotique" ب: السيميائية، السيميائية، الرموزية، السيميولوجيا، السيميوطيقا، السيميائية، ويتعصّب كل فريق لترجمته، ويراهما الأصح، والأصلح، وما عداها فاسد لا يعبر عن العلم. فإذا قلت "السيميائية" قيل لك إنّ هذا المصطلح كان يدلّ قديماً على علم التنجيم، وأشياء تخصّ التنجيم، ومن ثم فهو غير صالح لهذا العلم، وإذا قلت: الرموزية قيل لك إنّها تختلط بالرمزية، وإذا قلت: السيميولوجيا قيل لك: إنّ المصطلح

قد تخلّى عنه مؤتمر السيميائية لصالح السيميوطيقا. وهكذا وقعنا في دوامة واشتغلنا بالشكل دون الجوهر، فإذا انتقلنا إلى المصطلحات الأخرى داخل العلم نفسه صادفنا المشكل نفسه فكلمة "Code" تترجم ب: كود، سنن، دستور، شيفرة، ويرى المترجمون أنّ "سنن" لا تدلّ على "Code" لأنها تختصّ بالشرع، وأنّ "دستور" لا تدلّ عليها أيضا لأنها مقصورة على الحقوق، و"الشيفرة" كذلك لا تدلّ عليها -أي "Code"- لأنها تدلّ على الكودة السرية، ومن ثم وجد بعضهم الحل في النقل الحرفي للكلمة الأجنبية فقالوا: "Code" كودة. كذلك كلمة "Signe" تترجم ب: علامة، دليل، وهو أيّ "دليل" مصطلح المغاربة، وانتقدت هذه الترجمة المغربية، وقالوا عنها: أنها تؤدي إلى الالتباس؛ لأنّ معناها الشائع هو البرهان عامّة، وقد تستعمل بمعنى الشيء الدال، ورأوا أنّ سبب الخلط في هذه الترجمة هو أن ابن سينا يستعمل في المنطق التعبير الآتي: "قياس، أو برهان الدليل" مرادفا للتعبير الفرنسي "La preuve du signe". أيضا كلمة "Signal" تترجم ب: إشارة، وعلامة. وهنا نصطدم أن "Signal" هو "Signe" عندما نستعمل لكل منهما لفظ: علامة. ولذا فضل البعض كلمة: إشارة، لأنّ "Signal" هو من صنف الإشارات "المبهمات" "Dixies" تترجم كذلك "Index" ب: المؤشر، والقرينة، والأمانة، والشاهد، ويرى البعض أنّ: الأمانة تطلق على العلامة الظنية ولا تختص بعلامة المجاورة، ومن ثم يبقى الصراع بين الشاهد، والمؤشر، والقرينة. ونجد الصراع نفسه في ترجمة كلمة "Interprétant" بين: تعبير، ومؤول. كما تترجم "Semiosis" ب: تسويم، سيامة، سيميوزس، وسمطقة. أيضا كلمة "Rhema" تترجم ب: تصوّر، ومفردة، وخبر، ويرى أغلب المترجمين أنّ "تصوّر" أقرب هذه الترجمات إلى اللفظ "Rhema". إذ أن كلمة "خبر" غير دقيقة لأنّ "Rhema" هيّ القول الناقص مبتدأ كان أم خبرا، وتترجم كذلك لفظة "Performatif" ب: إنشائي، إنجازي، إبدائي. ونلاحظ أنّ كلمة: إنشائي المستعملة هنا هيّ اللفظة المتداولة عند البلاغيين والأصوليين في الأبحاث التي تدور حول نظرية الأفعال»⁽²³⁾

وبالنسبة إلى مُصطلح(الشعرية) أو(الشعريات)، فقد عرف الكثير من الاضطراب في تحديد دلالاته، وأبعاده، فالشعريات العربية مصطلحات قديمة جديدة في الوقت نفسه، بمفاهيم

كثيرة، تتلخّصُ في البحث عن قواعد فنون الشعر العربي، وقوانينه التي تتحكم في الإبداع الشعري. وقد اختلفت الآراء في تحديد مفهوم الشعرية العربية، إلا أن مفهومها مختلف عمّا تعنيه الشعرية الغربية بمعناها العام. وقد حاولنا أن نعود إلى التصوص العربية التي وردت فيها لفظة « الشعرية» أو الشعر، محدّدين معانيهما، ومتتبعين نشأتهما، ولقد نشأ مفهوم الشعرية العربية خلال فترات وأحقاب كان الشعر العربي يتشكل فيها عبر العصور المختلفة، ومن أهم الشواهد على ذلك، هذه التعاريف المأثورة عن بعضهم⁽²⁴⁾.

1- قال الفارابي: « والتوسع في العبارة بتكثير الألفاظ بعضها ببعض، وترتيبها وتحسينها فيبتدئ حين ذلك، أن تحدث الخطيبُ أولاً ثم الشعرية قليلاً قليلاً». ويعني الفارابي بلفظة (الشعرية) هنا السمات التي تظهر على النص بفعل ترتيب وتحسين معينين، حيث تؤدي هذه السمات - في الأخير - إلى ظهور أسلوب شعريّ يطغى على النص⁽²⁵⁾.

2- وقال ابن سينا: « إنَّ السبب المولد للشعر في قوة الإنسان، شيئان أحدهما الالتذاذ بالمحاكاة، والسبب الثاني حبُّ النَّاسِ للتأليف المنفق والألحان طبعاً، ثم قد وُجدت الأوزان مناسبةً للألحان، فمالت إليها الأنفس وأوجدتها، فَمِنْ هاتين العلتين تولدت الشعرية، وجعلت تنمو يسيراً يسيراً تابعة للطباع، وأكثر تولدها عن المطبوعين الذين يربجلون الشعر طبعاً، وانبعثت الشعرية منهم بحسب غريزة كلِّ منهم وقرينته في خاصّته، وبحسب خُلُقِهِ وعاداته». ويبدو من النص أن مفهوم (الشعرية) عند ابن سينا يعني عِلل تأليف الشعر التي يحضُّرها في المتعة المتأتية من المحاكاة وتناسب التأليف والموسيقى بمعناها العام، ويجعل المتعة والتناسب المحفزيين على تأليف الشعر. ولهذا فإن مفهوم الشعرية في نص ابن سينا يتخذ منحنى نفسياً يرتبط بغريزة الإنسان الذي تحقّق له المحاكاة والتناسب تلك المتعة وتفسيرها يعالج أسباب جنوح الغريزة إلى ممارسة الشعر⁽²⁶⁾.

3- أما ابن رشد فينقل قول أرسطو: « وكثيراً ما يوجد في الأقاويل التي تُسمّى أشعاراً ما ليس فيها من معنى الشعرية إلاّ الوزن فقط كأقاويل سقراط الموزونة، وأقاويل أنبادقليس في الطبيعيات، بخلاف الأمر في أشعار أوميروس». فقد عدّ ابن رشد ما يميّز الشعرية عن بعض الأقاويل الموزونة هو الأدوات التي تُوظّف في الشعر، بحيث أن الوزن لا يمثل في نظره سوى

عنصر إضافي، وأنَّ ما جاء من بعض الأقاويل قائمٌ على الوزن فقط، فهو لا يعد من الشعرية في شيء لخلوه من أدوات الشعر الأخرى (27).

4- أما حازم القرطاجني : فقال في معرض حديثه «وكذلك ظنَّ هذا أنَّ الشعرية في الشعر إنما هي نظمٌ أيّ لفظٍ كيفما اتفق نظمه وتضمينه أيّ غرضٍ اتفق على أي صفة اتفق لا يعتبر عنده في ذلك قانون ولا رسم موضوع» ويقول أيضاً: « ليس ما سوى الأقاويل الشعرية في حسن الموقع من النفوس مماثلاً للأقاويل التي ليست بشعرية ولا خطابية ينحو بها نحو الشعرية لا يحتاج فيها إلى ما يحتاج إليه في الأقاويل الشعرية إذ المقصودُ بها سواها من الأقاويل إثبات شيء أو إبطاله أو التعريف بماهيته وحقيقته» ويبدو أنَّ مفهوم «الشعرية» عند حازم القرطاجني يقترب إلى حدِّ ما من مفهومها العام، أي قواعد الشعر وقوانينه التي تتحكم في الإبداع الشعري، ولكن لفظة «الشعرية» لم تتبلور مصطلحاً واضحاً ولم تكن ذات فعالية إجرائية ولم تتركس تماماً في النصوص النقدية العربية القديمة، وإن كان حازم أراد أن يجعل قانوناً «للشعرية» كما يتجلى ذلك في النصِّ المقتبس الأول لحازم، حين أنكر أن تكون « الشعرية في الشعر» نظماً للألفاظ والأغراض بصورة اعتبارية، فهو يبحث عن قانون « للشعرية » يمنح الشعر شعريته، أو بالأحرى يجعل من النص اللغوي نصاً شعرياً. ويبدو أنَّ حازمًا كان المرجعية الأكيدة للشعريات الحديثة (28).

ومن بين الكتب المتميزة في هذا المجال، والتي ركزت على قضايا الشعرية، والشعريات ، كتاب «قضايا الشعريات» للناقد الدكتور (عبد الملك مرتاض)، الذي يكتسي أهمية خاصة، حيث تتجلى أهميته في جمعه بين النظرية والتطبيق، وفي تحليله بعمق وشمولية للكثير من قضايا الشعر المعاصرة، وتقديمه مسحاً شاملاً لمفهوم الشعريات في الفكر النقدي العربي، والفكر النقدي الغربي، كما يبحث الكتاب باستفاضة وعمق في بنية اللغة الشعرية وحيزها، والصورة الشعرية وجمالية الإيقاع.

فقد خصص الناقد (عبد الملك مرتاض) الفصل الأول من الكتاب المذكور للحديث عن «مفهوم الشعريات في الفكر النقدي العربي»، ومن أبرز ما نبه إليه في هذا الصدد أن النقاد

العرب في العصر الحديث يُطلقون مصطلح «الشعرية»، وهم يريدون به غالباً ما يريد به النقاد الغربيون من وراء إطلاقهم مفهوم «الشعريات» التي تتفرع وظيفتها إلى حقلين اثنين:

«أ. فهي تأتي بمعنى دراسة جنس الشعر من حيث هو وحدّه، أو الدلالة على الانتماء إليه. وقد كان الشعر بمعناه المحصور هو وحده المتَّخذَ موضوعاً للشعريّات وعنايتها، وذلك ما يفهم من شعريّات أرسطو منذ قريبٍ من خمسة وعشرين قرناً. وقد ظلّ ذلك قائماً إلى القرن التاسع عشر، وذلك بحكم المعنى الاشتقائيّ للشعريّات المتفرّعة عن الشّعْر نفسه.

ب. كما تأتي بمعنى «النظريّة العامّة للأعمال الأدبيّة» بعامّة، وقد يستبين هذا المفهوم من خلال عنوان المجلّة الفرنسيّة الشهيرة المتخصّصة في النّقد، وهي «شعريّات: مجلّة النظريّة والتحليل الأدبيّ»

والشعريّات بالمعنى الثاني، ومنذ القرن التاسع عشر، تنصرف دلالتها المفهوميّة إلى كلّ الأجناس الأدبيّة فتسلّط عليها بالمعالجة الإجرائيّة، فيقترب معناها من معنى «الأدب» بمفهومه العامّ»⁽²⁹⁾.

إن من أبرز من سعى إلى التنظير للشعريات، أو الفن الشعري من العلماء القدماء هو ابن سينا، الذي أشرنا باقتضاب إلى رؤيته سلفاً، فأهم ما نبه إليه بالنسبة إلى الشعريات ومهمتها، وأدائها هو (التخيل)، وهذا المصطلح كان مُستخدماً بين مُعاصريه من أجل الدلالة على الأبعاد النفسية للمحاكاة الشعرية، والحق أن البحث في طبيعة التخيل الشعري، ووظائفه يدفع الدارس إلى التأمل في طبيعة التخيل الشعري ووظائفه، فالتخيل عنده يأخذ أبعاداً ثلاثة رئيسية، وهي البعد المنطقي، والبعد السيكلوجي، والبعد البلاغي الصرف، وهذه الأبعاد الثلاثة للمصطلح قد تتغاير، أو تتنافر في بعض الحالات، بيد أنّها في حالات أخرى تتداخل، وتناغم بحيث يعسر عزل أحدها عن الآخر، وفي ضوء البعد الأول فقد أضحى الشعر نوعاً من أنواع الأقيسة المنطقية، وهذا الفهم للشعر أسهمت في فهمه، وإدراك دلالاته بعض الرؤى القديمة إلى كتاب الشعر باعتباره أحد أقسام المنطق الأرسطية، وفي ظل وجود البعد الثاني للمصطلح أصبح الشعر عملية إثارة تخيلية للمتلقّي، وهذا على نحو يؤدي إلى فعل، وانفعال، وهذا الفهم - كما يرى الباحث قاسم المومني - ساعد عليه ربط الفارابي بين طبيعة المحاكاة الأرسطية، ووظائفها، وبين

سيكولوجية الملكات عند المعلم الأول، وفي ضوء البعد الثالث للمصطلح أصبح التخيل قرين وسائل التصوير البلاغي بمفهومها الذي ينسحب على الاستعارات، والتشبيهات في الشعر، وهذا الأمر أدى إليه فهم ابن سينا للدور الذي تؤديه الاستعارات والتشبيهات في الشعر، وهذه المسألة ألمح إليها أرسطو في الخطابة فضلاً عن وضوحها النسبي لدى المترجم القديم للخطابة، والتخيل أضحي جوهر العملية الشعرية فيما يرى ابن سينا، ومن ثم فإن فهو يذهب إلى أن الكلام العلمي الموزون يخرج من دائرة الشعر، كونه يربط الشعر بالوزن، والتخيل معاً، ووفق منظوره فالشعر لا يتم إلا بمقدمات مخيلة، ووزن له إيقاع مناسب، حتى يكون أسرع تأثيراً في النفوس، ولا يوجد الشعر إلا بأن يجتمع فيه القول المخيل، والوزن، ومعنى هذا أن التخيل عملية لا تتبع من الإثارة التخيلية التي تولدها دلالات الكلمات، أو صور الشعر في ذهن المتلقي، ومما يدعم هذه الرؤية أن ابن سينا لا يفصل الموسيقى عن الشعر، ويرى أن دراسة تنوع الأوزان هي مهمة العروض والموسيقى على حد سواء⁽³⁰⁾. وكثيراً ما يُقصد بالموسيقى في الشعر الوزن، والقافية، فبهما يتميز الشعر عن النثر، ولا سيما في المدرسة القديمة، ذلك أن النثر في المدرسة الحديثة يشتمل على الموسيقى، حيث إن إيقاع الجملة، وعلائق الأصوات، والمعاني، والصور، وطاقت الكلام المتسمة بالإيجائية، إضافة إلى الذبول التي تجرّها الإيجاءات وراءها من الأصداء المتنوعة، والمتلونة، والمتسمة بالتعدد إلى درجة إمكانية وصفها بالزئبقية، هذه جميعها تدرج في إطار الموسيقى، وهي مُستقلة عن موسيقى الشكل المنظوم، فقد تبدى فيه، وقد تختفي، ونظراً لأهمية الوزن والقافية في الشعر - لأنهما يُشكلان العنصر الموسيقي الأول الذي يتبدى في الشعر - فقد كثر الحديث عنهما من لدن مجموعة من النقاد العرب، وهذا ما انتبه إليه ابن سينا، وغيره، إذ نبه جملة من الدارسين إلى أن الوزن أخص ميزان الشعر، وأبينها في أسلوبه، فهو ينهض على ترديد التفاعيل، وتكرارها، وهي مؤلفة من الأسباب، والأوتاد، والفواصل، وعن ترديد التفاعيل التي تتألف من الأوتاد، والفواصل، والأسباب، وعن ترديد التفاعيل تنشأ الوحدة الموسيقية للقصيد كلها، ولعل إطلاق (موسيقى الشعر)، مقصوداً بما الوزن، والقافية هي تسمية لها وجاقتها، حيث إن الشعر هو في الدرجة الأولى موسيقى، ويشبهها في الوزن، وتآلف الأصوات، وانسجامها، وترجييعها

بصورة منظمة، ومُتسقة بين طويل، وقصير، وضعيف وقوي، بيد أن وقفات القصيدة لا يضبطها العدد بالدقة التي تتحدد بها وقفات الموسيقى، والشعر موسيقى أيضاً في قافيته، حيث إنها تصور المقطع الذي تنتهي به أبيات القصيدة، ويتردد وقعه في أواخر كل بيت من أبياتها، حيث تظهر نغمته صدى يتردد بصورة قياسية، وينتظره السامع، وييدي استعداده له، فعلى دارس النص الشعري، والمهتم بالقصائد أن ينتبه إلى العنصر الموسيقي⁽³¹⁾. وقد لاحظ ابن سينا أن التخيل الشعري يرتبط بالانفعالات التي تُساور نفس المتلقي، فتفضي بها إلى بسط، أو قبض، ومن هنا فقد ذهب إلى أن التخيل هو انفعال من تعجب، أو تعظيم، أو تهورين، أو تصغير، أو غم أو نشاط، ويعني ربط الشعر بالتخيل أن الشعر يتركب من كلام مُخيل تدعن له النفس فتبسط من أمور من غير تبصر، وتدبر، وفكر، واختيار، فهي تنفل انفعالاً نفسانياً غير فكري، ومعنى ما يراه ابن سينا أن الاستجابة التي يُحدثها الشعر في المستقبل، إنما هي استجابة تتم على مستوى اللاوعي الخالص، دون أن يتدخل التفكير العميق، والعقل فيها، فالتخيل الشعري ما هو إلا عملية إيهام تنهض على مُخادعة المتلقي، وترمي إلى تحريك قواه العاقلة، وإثارتها، بحيث تجعلها تسيطر، أو تخدر قواه العاقلة، وتغلها على أمرها، ومن هنا يُدعن المتلقي للشعر، ويستجيب لمخيلاته، وهذه الفكرة - كما يرى الباحث قاسم المومني - لا تختلف في جوهرها عن فكرة النظر إلى الشعر على أنه نوع من أنواع الأقيسة المخادعة، سواء أن يقوم التخيل الشعري عند ابن سينا على أساس نفسي خالص فيغدو إيهاماً، أو يقوم على أساس منطقي صرف فيصبح مخادعة، أو مغالطة، وقد ركز ابن سينا على التخيل، أكثر مما ركز على التخيل، وفهم الشعر على أساس أنه نشاط تخيلي يتم في رعاية العقل، أي أنه تخيل عقلي، فالشاعر يأخذ من مخيلته والوهم مادته الجزئية، ثم يقوم يعرضها على عقله، ويترك له فرصة التصرف فيها، ومن خلال ممارسة العقل لدوره في ضبط قوة التخيل، وتوجيهها فإنه يمكن للشعر أن يؤثر في القوة المتخيلة للمتلقى، وهذه بدورها تثير القوة النزوعية عنده⁽³²⁾.

لقد عرفت الشعريات تطورات ملحوظة على مستوى الحركة العلمية، والدراسات النقدية الحديثة، حيث إنها شهدت ارتقاء في البحث، والمساءلة العلمية الجادة، و حظيت في السنوات الأخيرة بعناية فائقة من قبل الباحثين، والدارسين، فأفردت لها دراسات، ورسائل جامعية ضمن

دراسات الأدب القديم والحديث، ومفهوم «الشعرية أو الشعريات الذي لقي اهتماماً كبيراً في الفترة المتأخرة، سواء في النقد العربي أم النقد الأجنبي له جذور تراثية قديمة وآفاق غربية معاصرة، وهذا الاستخدام بوصفه مصدراً صناعياً لا على صيغة النسب هو ما يعطيه طرافته وطزاجته النقدية، وإلا فالكلمة مبتذلة وشائعة، ومنذ أرسطو كان يتحدث عن جوهر الشعر الحقيقي وما يلتبس به من المحاكاة والتخييل، واستخدمه بهذا المعنى عدد من نقاد العرب بنفس الصيغة مثل حازم القرطاجني (ت 684هـ)، وشرح أرسطو من فلاسفة الإسلام كالفارابي وابن سينا وابن رشد. وظهر مصطلح (poetics) في النقد الغربي الحديث كوريث شرعي للنبوية والأسلوبية ليردها إلى الوظيفة الشعرية في الخطاب اللغوي بعد أن تعاضم الاهتمام في المناهج السابقة (بالشفرة) اللغوية وكيف انبثقت إلى الوجود؟ أي باللغة نفسها بوصفها دالاً، لا لما تحمله من مدلولات، وهناك عدد من المصطلحات العربية التي ترجم إليها المصطلح مثل (الإنشائية) و(الأدبية) وغيرها...

وتبحث الشعرية عن قوانين الخطاب الأدبي، وعن الخصائص المجردة التي تصنع فرادة العمل الأدبي، أي بصورة أخرى ما الذي يجعل من الرسالة اللغوية عملاً أدبياً (شعرياً) ثم أخذت معنى أوسع لتعني ذلك الإحساس الجمالي الخاص الناتج عن القصيدة أو عن نص أدبي، أي بعبارة أخرى قدرة العمل على إيقاظ المشاعر الجمالية، وإثارة الدهشة وخلق الحسن بالمفارقة، والانزياح عن المؤلف...»⁽³³⁾.

إن البحث في مفهوم «الشعرية» قد يبدو أمراً ميسوراً «إذ الظاهر أن هذا المفهوم قد قُتل درساً، وقُضي منه الوطر عند كثير من نقاد الأدب، فالباحث سيجد لا محالة مقالات متنوعة في الموضوع، وكتباً هنا وهناك تناقش المفهوم وتتفنن في عرض أصوله وامتداداته، أو طرائق اشتغاله.

وقد يسارع البعض عندما يُسأل: ما الشعرية؟ إلى القول إنها علم الأدب، أو قوانين الخطاب الأدبي، أو إنها نظرية عامة للأشكال الأدبية.

ولكن عند التعمق في البحث في هذا المفهوم، سيبدو أن الظاهر غير الباطن، وأن الرائي غير السامع، إذ البحث في قوانين الخطاب الأدبي من السهل الممتنع، فأن تسمع به أهون من أن

تراه، أو تُكابد عناء البحث فيه، فالأدب كائن متجدد يفرض دائماً تجدد قوانينه وتحيينها، مما يجعل تفسير تلك القوانين في كل مرحلة أدبية أو في كل جنس أدبي، أمراً بالغ الصعوبة وبعيد المنال»⁽³⁴⁾.

يتبدى مصطلح (الشعرية)، وكأنه يُبشر بفتوحات علمية جديدة، ويُنبه إلى رؤى ثورية شملت أدق تفاصيل الخطاب الشعري، وإيقاعاته التي ازدادت بها المسافة اتساعاً، ووضوحاً، وهذا ما انعكس على المُتلقي الذي لزم أن يُطوّر أدواته، ويستثمر إمكاناته في التحليل، والقراءة، وتعميق المعرفة النقدية، والحق أن الشعرية لا تستقيم بالدلالة المعجمية التي في أغلب الأحيان تفرض منطقتها على النقد الذوقي، والذي يضع شروطاً لفصاحة المفردة، التي يتوجب على الشاعر أن يتقيد بها، من أجل أن يحظى شعره بالقبول، والتفاعل الجيد، وهذا ما درج على إبرازه، وتأكيد الخطاب التراثي الشفاهي، من حيث ثراء المعجم الشعري، ولو تعلّق الأمر بفقدان التجربة الشخصية لأصالتها، وكان توظيف شتى المصطلحات المتصلة بالفلسفة، والعلوم، والمهن يحول دون التفوق، والجودة، ولاسيما أن السامع، أو القارئ في مختلف مراحل الثقافة الشفاهية لم يكن متعمقاً، أو خبيراً بشتى أشكال الكتابة، والتأليف، وما يتعلق بهما من حضور، ووعي، ومعاناة، وهكذا فإن الدلالة المعجمية لا تمثل إلا جزءاً واحداً من مستويات متداخلة، يتضح بها النص، وتتجلى أبعاده، ودلالاته، ومفاهيمه، ويكسب هويته⁽³⁵⁾.

ولقد ركز النقد العربي في رصده لمختلف القضايا الشعرية، على بعض المفاهيم الجمالية التي يجب أن تتوفر في النص الأدبي، حيث إن الجمال بمفهومه العام، والسطحي عبارة عن عملية تأثرية ناتجة عن رؤية، وتبصر في الأشياء الجميلة، ومنذ العصور التليدة اهتم فكر الإنسان بقضية الجمال، وما يزال مشغولاً بها إلى أيامنا هذه، ويبدو أنه سيظل كذلك إلى النهاية، وللجمال جملة من الأبعاد المعرفية الخاصة، التي تقتضيها طبيعة الثقافات الاجتماعية، وهو «ينعكس على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وخاصة في أنواع الفنون لديها، ولكل حضارة مفهوم للجمال ينسجم مع نظرية المعرفة فيها، ويعكس ثقافتها، وقد كان للعرب المسلمين فهمهم الخاص للجمال الذي انطلقوا فيه من الأسس المعرفية للثقافة العربية الإسلامية، وقد اهتموا اهتماماً واضحاً بتحليل الجمال، وتنظيره، ولا ننكر أنهم كانوا مدفوعين

إلى ذلك بتأثير المنطلقات الجمالية المتأصلة في العقيدة الإسلامية، وغنى الثقافة الإسلامية من جانب، وتأثير الازدهار الحضاري المادي من جانب آخر، لذلك فقد قدموا أسساً جمالية متميزة، ومستمدة من خصائص الثقافة العربية الإسلامية»⁽³⁶⁾.

وهناك مجموعة من النقاد العرب المعاصرين الذين تناولوا «الشعرية» بالدراسة والبحث، فلم يعرفوها تعريفاً واضحاً كما لم يفرقوا بينها وبين الشعر، ولكنهم أداروا حولها بحثاً تتلخص في البحث عن قواعد الشعر العربي، وقوانينه التي تتحكم في الإبداع الشعري، كما هو الحال عند رشيد يحيوي، ونور الدين السد، وحسن ناظم، وأدونيس، أما الذين حاولوا تحديد مفهوم «الشعرية» من النقاد العرب المعاصرين فإنهم لم يعطوها تحديداً واحداً فقد كان مفهومها عندهم مختلفاً عما تعنيه «الشعرية» في النقد الغربي، إذ «ليس للشعر أو (الشعرية) مفهوم مطلق، وإن هذا المفهوم عرفٌ يكتسب دلالاته من المرحلة التاريخية والحضارية التي يعيش فيها الشاعر والباحث. ويذهب أدونيس إلى أن «سرّ الشعرية هو أن تظل دائماً كلاماً ضد الكلام، لكي تقدر أن تسمّي العالم وأشياءه أسماء جديدة - أي تراها في ضوء جديد - والشعر هو حيثُ الكلمة تتجاوز نفسها مُفْلِتَةً من حدود حروفها، وحيثُ الشيءُ يأخذُ صورتهُ جديدةً، ومعنى آخر⁽³⁷⁾.

ويرى أدونيس أن قصيدة نثرية يمكن أن لا تكون «شعراً» ولكن مهما تخلص الشعر من القيود الشكلية والأوزان، ومهما حفل النثر بخصائص شعرية، تبقى هناك فروق أساسية بين الشعر والنثر. أول هذه الفروق، هو أن النثر اطراد وتتابع لأفكار ما، في حين أن هذا الاطراد ليس ضرورياً في الشعر. وثانيها، هو أن النثر ينقل فكرة محدودة، ولذلك يطمح أن يكون واضحاً. أما الشعر فينقل حالة شعورية، أو تجرية، ولذلك فإن أسلوبه غامض بطبيعته. والشعور هنا موقف، إلا أنه لا يكون منفصلاً عن الأسلوب كما في النثر، بل متحد به. ثالث الفروق هو أن النثر وصفي تقريبي، ذو غاية خارجية معينة ومحدودة. بينما غاية الشعر هي في نفسه، فمعناه يتجدد دائماً بحسب السحر الذي فيه، وبحسب قارئه. هذا يعني، بتعبير آخر، أن طريقة استخدام اللغة مقياس أساسي مباشر في التمييز بين الشعر والنثر»⁽³⁸⁾.

وينطلق أدونيس من وصف التعبير الشعري الجديد بأنه تعبير بمعاني الكلمات وخصائصها الصوتية والموسيقية، والقافية هي جزء من هذه الخصائص لا كلها، وهذا ما يجعله يخلص إلى أنها ليست من خصائص الشعر بالضرورة، أي أن الشكل الشعري الجديد هو، بمعنى ما، عودة إلى الكلمة العربية، إلى سحرها الأصلي، وإيقاعها، وغناها الموسيقي والصوتي.

كما يشير كذلك إلى أن في قصيدة النثر موسيقى «لكنها ليست موسيقى الخضوع للإيقاعات القديمة. بل هي موسيقى الاستجابة لإيقاع تجاربنا وحياتنا الجديدة، وهو إيقاع يتحدد كل لحظة.

تتضمن القصيدة الجديدة، نثراً أو وزناً مزدوجاً: الهدم، لأنها وليدة التمرد، والبناء لأن كل تمرد على القوانين القائمة، مجبر ببداهة، إذا أراد أن يبدع أثراً يبقى، أن يعوض عن تلك القوانين بقوانين أخرى، كي لا يصل إلى اللاعضوية واللاشكل. فمن خصائص الشعر أن يعرض ذاته في شكل ما، أن ينظم العالم، فيما يعبر عنه.

إن الشعر بطبيعته، يرفض القيود الخارجية، يرفض القوالب الجاهزة والإيقاعات المفروضة من الخارج، وهو يتيح طوعية شكلية إلى أقصى حدود التنوع، بحيث إن القصيدة تخلق شكلها الذي تريده، كالنهر الذي يخلق مجراه.

التغير لا الثبات، الاحتمال لا الحتمية ذلك ما يسود عصرنا، والشاعر الذي يعبر تعبيراً حقيقياً عن هذا العصر هو شاعر الانقطاع عما هو سائد ومقبول ومعمم، هو شاعر المفاجأة والرفض، الشاعر الذي يهدم كل حد، بل الذي يلغي معنى الحد، بحيث لا يبقى أمامه غير حركة الإبداع وتفجرها في جميع الاتجاهات. هكذا تتجه القصيدة العربية لكي تصبح ما أسميه (القصيدة الكلية)، القصيدة التي تبطل أن تكون لحظة انفعالية، لكي تصبح لحظة كونية تتداخل فيها مختلف الأنواع التعبيرية، نثراً ووزناً بثاً وحواراً غناء وملحمة وقصة»⁽³⁹⁾.

أما (كمال أبو ديب) فيحدد تعريفه لمفهوم الشعرية بقوله: « لا يمكن أن توصف الشعرية إلا حيث يمكن أن تتكون أو تتبلور، أي في بنية كلية، فالشعرية إذن خصيصة علائقية، أي أنها تجسد في النص لشبكة من العلاقات التي تنمو بين مكونات أولية سمّتها الأساسية أن كلاً منها يمكن أن يقع في سياق آخر دون أن يكون شعرياً، لكنّه في السياق الذي تنشأ فيه هذه

العلاقات، وفي حركته المتواجشة مع مكونات أخرى لها السمة الأساسية ذاتها يتحول إلى فاعلية خلق للشعرية، ومؤشر على وجودها»⁽⁴⁰⁾. ويبدو أن كمال أبوديب قد تخلّى عن المفهوم القديم للشعرية العربية، واقترب من مفهوم الغرب لمصطلح الشعرية، الذي ركز بعض نقاده (الغرب)، على الجوانب الجمالية، كما ألفينا هذا التركيز، والاهتمام في الرؤى، والأفكار التي قدمها فاليري، حينما أشار إلى أن اسم شعرية يتفق مع كل ماله صلة بإبداع الكتب، وتأليف الأسفار، حيث تغدو اللغة هي الجوهر، والوسيلة، لا بالرجوع إلى المعاني التي يراها ضيقة، والشعرية تُفهم كذلك على أنها جملة من القواعد، أو المبادئ الجمالية التي لها صلات وطيدة بالإبداع الشعري، فالجانب الجمالي كثيراً ما يحضر مع دلالات الشعرية. ومن المفيد أن نشير إلى أن من بين الذين ناقشوا إشكالية الكتابة الأدبية والشعرية بين اللغة واللّسان، الناقد عبد الملك مرتاض الذي أكد في مناقشته لهذه القضية الشائكة على أن كلّ أدب محكوم عليه بأن ينضوي تحت لواء لغة ما. فاللغة (من حيث هي نظامٌ صوتيٌّ ذو إشارات وعلامات مصطلحٌ عليها فيما بين مجموعة من الناس في زمان معيّن، وحيز معيّن) هي التي، وذلك بحكم طبيعتها الأداة التّليغية، تحتوي على ما يمكن أن نصلح عليه في اللغة العربية مقابلاً للمفهوم الغربيّ (Langage littéraire) «اللغة الأدبية». ويؤكد الدكتور عبد الملك مرتاض على أنه لا بد من الاستظهار بالتاريخ الذي «يمكن أن يحدّد لنا، بدقّة ما، العلاقات القائمة بين اللغة الأدبية، ولغة أدب ما (Langue d'une littérature)؛ أو، إن شئت، بتعبير لسانيّ تقيّ، بين اللغة واللّسان. واللغة واللّسان مفهومان مختلفان منذ قريب من قرنين من الزّمان. فاللغة الأدبية كأثما المعجم الغنيّ الذي يصطنعه كاتب من الكتاب، أو يرده في كتاباته كلغة الحريريّ في مقاماته فيعرف بها، وتعرف به. ومثل هذه اللغة هي التي تحدّد طبيعة التّفرد الذي يتفرد بها كلّ أديب عملاق. وأمّا اللّسان فهو مجموعة القواعد التّحوّية والصّرفية، والألفاظ المعجمية الأوّلية الدّلالة، أو ذات الدّلالة العامّة التي يعترف منها جميع الأدباء والكتّاب. فاللغة الأدبية هي الخصوصية التي يتفرد بها الأديب؛ في حين أنّ اللّسان يمثّل الرّصيد، أو المخزون العامّ لكلّ الذين يستعملون لغة ذلك اللّسان. ويكون اللّسان، في مألوف العادة، أداةً للتّعبير مشتركةً ضمن محيط جغرافيّ. وقد يتميز هذا اللّسان، أثناء ذلك، بأنّه كائن

اجتماعي يتطور إذا تطوّر متحدّثوه، وينحطّ إذا انحطوا هم أيضاً: اجتماعياً وحضارياً وتكنولوجياً. و اللغة الأديبية (Le langage) يتّسم نظامها، على عكس اللسان، بالتنوع من وجهة، ويقتصر الأزمنة التي تحكم نظامها الداخلي من وجهة أخرى. فهذه اللغة الأديبية المتّسمة بالخصوصية والتفرد هي التي تتيح لشخص ما، أو قل على الأصحّ لأديب ما، أن يعبر عن هذه الخصوصية اللغوية مستعملاً طائفة من الألفاظ والتراكيب التي تنتمي إلى النظام اللساني العام. إنّ اللغة الأديبية تنبع من طبيعة النتاج الأدبيّ نفسه الذي تجود به قريحة أديب من الأدباء؛ فكأنّها تجسّد النظام الذاتي الخالص الذي يؤسّسه الأديب في كتابته؛ فيتميّز بهذه الذاتية، أو الحميميّة التي تمتدّ إلى الدلالة والأسلوب جميعاً، ويغتدي متميّزاً عن غيره في هذه اللغة؛ وذلك على الرّغم من أنّه ينهل من معين اللسان العامّ الذي ينهل منه أدباء آخرون أيضاً⁽⁴¹⁾. وقد عرض الناقد مرتاض منظور صمويل بكيث (Samuel Beckett) الذي يرى في تأسيس علاقة اللغة بالإنسان، أنّ هذا «الإنسان هو الكائن الذي يتحدّث ويعتقد أنّه يمارس سلطانه على الأشياء لدى تسميتها. على حين هو لا يفعل، في الحقيقة، شيئاً غير تدمير نفسه وتدمير العالم في الوقت ذاته. إنّ الألفاظ التي يلفظها هي بمثابة سيلان دمه، وذهاب حياته».

خاتمة:

يتبين لكلّ متتبع لقضايا البحث المصطلحي، وإشكاليات المصطلح في اللسانيات والسيميائيات، وعلاقة علم المصطلح بالترجمة، أنّ الاختلاف والتباعد في استعمال المصطلحات، له جملة من الأسباب التي يجب دراستها، والتعمق فيها، وإيجاد حلول لها، فعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهده البحث المصطلحي في العقود الأخيرة، إذ غدا يشكل موضوعاً لكثير من التطبيقات، وبدأ يثير جملة من التساؤلات، ولاسيما من طرف اللسانيين، وذلك بسبب استلها المبادئ النظرية، والإجراءات التطبيقية من قبل مجموعة من العلوم؛ كاللسانيات، والترجمة، والتحرير التقني، والتوثيق، والذكاء الاصطناعي؛ إلى درجة أن (المصطلحية) غدت نبراساً لمعظم هاته التخصصات المعرفية التي تدين لها بالإسهام في تطويرها⁽⁴²⁾، غير أنّ من أبرز أسباب الاضطراب في استعمال المصطلح

اللساني، والسميائي، والنقدي بصورة عامة هو غياب المؤسسات الأكاديمية المتعمقة في قضايا المصطلح، والمتخصصة في هذا الحقل المعرفي (المصطلحية)، والذي يكتسي أهمية كبيرة؛ كونه يشمل حقول المعرفة بعامة، ويضاف إلى هذا السبب قلة المؤسسات العلمية التي تركز على قضايا علم المصطلح، وقلة المؤسسات الثقافية المتخصصة، والتي تقوم بإصدار مجالات علمية أكاديمية تناقش إشكاليات اضطراب وتعدد واختلاف المصطلحات في الوطن العربي، ولاسيما بين المشاركة والمغاربة، وكذلك ضعف التبادل الثقافي بين مختلف البلدان العربية فيما يتصل بعلم المصطلح، واختلاف اللغات التي يعتمد عليها⁽⁴³⁾ فالمشاركة يعتمدون على الإنجليزية، بينما المغاربة يكون تركيزهم في الترجمة من الفرنسية إلى العربية.

الهوامش والمراجع:

- (1) مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط: 02، 1998م، ص: 368.
- (2) د. محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، ج: 02، ط: 01، 1993م، بيروت، لبنان، ص: 797.
- (3) يُنظر: د. علي القاسمي: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، الرباط، المغرب الأقصى، العدد: 18، الجزء الأول، ص: 09، وسيمر شريف الستيتية: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، منشورات عام الكتب الحديثة، عمان، المملكة الأردنية، 2008م، ص: 341.
- (4) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط: 02، 1986 م، ص: 9.
- (5) يُنظر: النبوية في اللسانيات، دار الرشد الحديثة، الدر البيضاء، المغرب الأقصى، ط: 01، 1980، م، ص: 6.
- (6) يُنظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة - حفرات النشأة والتكوين - شركة النشر والتوزيع المدارس، الدر البيضاء، المغرب الأقصى، ط: 01، 2006، م، ص: 146-147.
- (7) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية، العدد: 07، السنة الثالثة، جمادى الثاني 1429هـ/ جوان 2008م، ص: 13.
- (8) د. عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الثاني، السنة الأولى، ذو القعدة 1426هـ - ديسمبر 2005م، ص: 18.
- (9) د. عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، المرجع نفسه، ص: 19.
- (10) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المرجع نفسه، ص: 21.
- (11) د. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01، منشورات موفم للنشر في إطار احتفالية الجزائر عاصمة للثقافة العربية، الجزائر، 2007م، ص: 113 وما بعدها.
- (12) د. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 117 وما بعدها.
- (13) د. طاهر ميله: انعكاسات حركة الترجمة على وضع اللغة العربية الحالي، مجلة اللغة العربية، العدد: 14، 2005، ص: 279.
- (14) د. عبد الملك مراتض: مقدمة في نظرية الترجمة، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد: 06، 2006م، ص: 39، وما بعدها.

- (15) د. سمير الدروبي: الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط: 01، 2007م، ص: 07.
- (16) د. سمير الدروبي: الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي، ص: 14 وما بعدها.
- (17) د. عماد علي سليم الخطيب: مرجع الطلاب في النقد التطبيقي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م، ص: 18-19.
- (18) د. عقاب بلخير: نسقية المصطلح وبدائله المعرفية-دراسة نقدية-، منشورات دار الأوطان للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2011م، ص: 23-24.
- (19) د. عبد الملك مراض: نظرية النص الأدبي، منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 165.
- (20) د. أنور المرتجي: سيميائيات النص الأدبي، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، كتاب الرافد، العدد: 91، أبريل، 2015م، ص: 7 وما بعدها.
- (21) د. أنور المرتجي: سيميائيات النص الأدبي، ص: 19 وما بعدها.
- (22) د. أنور المرتجي: المرجع نفسه، ص: 27.
- (23) نقلًا عن: أحمد جاب الله: التسمياء: مفاهيم وأبعاد، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أعمال ملتقى السيمياء والنص الأدبي، العدد: 01، 7-8 نوفمبر 2000م، ص: 48 و 51.
- (24) د. سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 17.
- (25) الفارابي (أبو نصر): كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، لبنان، ص: 141، نقلًا عن د. سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 18.
- (26) ابن سينا: فن الشعر من كتاب الشفا ضمن كتاب: فن الشعر لأرسطو (تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي)، بيروت، لبنان، ص: 172، نقلًا عن د. سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 19.
- (27) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطو (فن الشعر)، ضمن كتاب أرسطو (فن الشعر)، ص: 204، نقلًا عن د. سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 19.
- (28) حازم القرطاجني: منهج البلاغة وسراج الأدباء (تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة)، تونس، 1996م، نقلًا عن د. سعد بوفلاحة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص: 21.
- (29) د. عبد الملك مراض: قضايا الشعرية-متابعة وتحليل لأهم قضايا الشعر المعاصرة-، منشورات دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص: 17.
- (30) د. قاسم المومني: نظرية الشعر عند ابن سينا، مجلة المورد مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، منشورات دار المحاظ للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد العاشر، العدد الثاني، 1401هـ/1981م، ص: 9 و 15.
- (31) د. محمد عارف حسين و د. حسين علي محمد: دراسات في النص الأدبي-العصر الحديث-، منشورات دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2000م، ص: 11-12.
- (32) د. قاسم المومني: نظرية الشعر عند ابن سينا، المرجع السابق، ص: 13 وما بعدها.
- (33) د. إبراهيم عبد المنعم إبراهيم: بحوث في الشعرية وتطبيقاً عند المتنبي، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008م، ص: 02.
- (34) د. حميد حماموشي: آليات الشعرية بين التأصيل والتحديث-مقاربة تشرحية لرسائل ابن خلدون-، منشورات عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013م، ص: 11.

- (35) د. راوية جاموس: مفهوم الجمال لدى ابن سينا وأهميته في الدراسات الجمالية المعاصرة، مجلة بونة للبحوث والدراسات، مجلة دورية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات التراثية والأدبية واللغوية، عنابة-الجزائر، العدد المزدوج (20/19)، ربيع الأول: 1434هـ/يناير (جانفي) 2013م، صفر 1435هـ/كانون الأول (ديسمبر)، 2013م، ص: 116.
- (36) ينظر: أدونيس: الشعرية العربية، منشورات دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 78، ود. سعد بوفلاقة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، ص: 22-23.
- (37) ينظر: أدونيس: الشعرية العربية، منشورات دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 78، ود. سعد بوفلاقة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، ص: 22-23.
- (38) أدونيس علي أحمد سعيد: مقدمة للشعر العربي، منشورات دار العودة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1971م، ص: 112.
- (39) أدونيس علي أحمد سعيد: مقدمة للشعر العربي، ص: 116 وما بعدها.
- (40) كمال أبو ديب: في الشعرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ص: 14، نقلاً عن د. سعد بوفلاقة: الشعرية العربية: المفاهيم والأنواع والأنماط، ص: 24.
- (41) د. عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص: 170.
- (42) د. خالد العبودي: النظر والإجراء في البحث المصطلحي، مجلة مصطلحيات، مجلة علمية محكمة في قضايا المصطلح، فاس، المغرب الأقصى، العدد المزدوج (الثاني والثالث)، محرم 1434هـ/نوفمبر 2012م، ص: 09.
- (43) د. عبد الملك مرتاض: إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميائيات - بحث في المفاهيم ومساءلة عن علل الاضطراب -، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة دورية لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر، العدد الأول، السنة الأولى، ربيع الأول 1426هـ/ماي 2005م، ص: 27.